

العلمي ونجاحات تنتظرها

عصام السفياني

نجاحات كثيرة يتحدث القريبون من الشأن الأمني أن وزير الداخلية الدكتور رشاد العلمي حققها خلال تواجده في ثلاث حكومات متعاقبة، غير أن ما هو أهم يبدو أن وزير الداخلية أجله إلى بعد إنجاز أساسيات قد يراها ينظره المختصين في وزارته كالانتشار الأمني، وإعادة هيكلة الوزارة، وغيرها من الإجراءات الإدارية وحتى (الاستثمارية).

لكن نظل أقسام الشرطة - وهي المناط بها حل قضايا المواطنين وتحديد الأذن لا يملكون سندا قريبا أو رسمياً - بحاجة إلى الثقافة متأنية لتصحيح مكامن الخلل وأماكن الانفلات باعتبار أقسام الشرطة الأكثر قرباً من الناس ومشاكلهم.

وما تفرزه ممارسات أقسام الشرطة وتحديد في العاصمة والمحافظات الرئيسية من سلوكيات ينتهجها الباحث عن الحق سواء من خلال البحث عن طريق ثالث بين السكوت ورجاء الانصاف أو الانهزام وترك المظالم والمطالب.. هذه الإفرازات ليست أقل خطراً من نزوات التظرف أو دعاة العنف بل قد تبدأ الطريق الي العنف من بوابة قسم شرطة أو مصلحة حكومية تدار بشكل غير صحيح.

فالذي لا يجد انصافاً من جهة هي المخولة بإرجاع حقه وانصافه أو الانتصار لغيره منه، أين يذهب وأي طريق يسلك.. هل يبحث عن نقاط الانتشار الأمني؟! سؤال لا أقصد به التنجيح بل البحث عن ملاذ من إرباكات أقسام الشرطة ومسائير القائمين عليها - مع احترامي الشديد لكل المخلصين فيها رغم قلّتهم.

آخر ما سمعت عن أقسام الشرطة أن وزارة الداخلية تخطط لتنفيذ مقار خاصة بأقسام الشرطة كجزء من عملية إصلاح. أتمنى شخصياً أن تبدأ هذه العملية بتأهيل العاملين في أقسام الشرطة حقوقياً وإنسانياً وغيرها، وعندما بإمكانهم خدمة الناس حتى وإن كان قسم الشرطة في عشة.

أنا هنا وأن بدوت قاسياً على العلمي رغم هدوئه الحذر الذي لا يستفز أحداً، لا أطلب من رجال الأمن الذين تحت إمرته أن يقرأوا عليّ حقوقي عندما يعتقلني أحدهم، كما أشاهد في الأفلام الأمريكية، ولكن أرجو أن لا يطلب منى المناوب في القسم أو المدير أجرة (الأوبل) أو (الطقم والعساكر) عندما استنجد به لإرجاع حق أو تقصي واقعة.

النجاح غالباً ما يلمس عندما يكون لرجل الشارع والمواطن البسيط رأي فيه وليس للمختصين والمختبرين ووزير الداخلية الأكاديمي الذي رحل من عندما أدار فيها الأمن وهو يعاني من تصرفات أقسام الشرطة مازال ميمماً وجهه صوب خطط وبرامج نفذها أو ينفذها حتى وأن أتت أكلها على المستوى الإداري والاستخباراتي تاركاً لمديري أقسام الشرطة والمتنفذين والعساكر فيها التلاعب بقضايا الناس وإهمال حقوقهم.

ووجهة نظري أن تحرك قسم شرطة ليبحث مشكلة سرقة وملاحقة خيوطها بسرعة وأمانة أهم من شراء أوبل لملاحقة السارق بعد أن يكون قد نشل نصف حارة.

أربعة منها تضرب بأمن الدولة :

تقرير رسمي يكشف عن (٣٧) مخالفة في منطقة الثورة التعليمية و(٧٢) منقطعاً عن العمل يستلمون رواتبهم

كشفت تقرير رقابي رسمي عن ارتكاب (٣٧) مخالفة في منطقة الثورة التعليمية بأمانة العاصمة «٤» منها تضرب بأمن الدولة.

واتهم مدير الرقابة المالية والإدارية بالمنطقة، مدير عام مكتب التربية والتعليم بالمديرية -عصام حسين العابد - بارتكاب مخالفات مالية وإدارية خلال العام الدراسي ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧م. وعهد التقرير -المرفوع الي مدير مكتب التربية بأمانة العاصمة وحصلت «الميثاق» على نسخة منه- المخالفات في التعاون مع عدد من الموظفين المنقطعين والمطلوبين أمنياً البعض منهم داخل الوطن والبعض الآخر خارجه مقابل استلام مرتباتهم.. إضافة الي قيامه بصرف مرتبات موقفة لأسباب أمنية تمس بأمن الوطن كترتيب وناثق توظيفية وغيرها.. وترشيحه أيضاً لأحد المديرين مديراً لمركز امتحاني للشهادة العامة رغم معرفته بأنه يقوم بتزيف شهادته وله مخالفات سابقة في هذا الشأن..

وقال التقرير ان المخالفات الأخرى البالغة نحو (٣٣) تتوزع في تعمد بعض الشهادت لطلاب الذين يدرسون في التعليم الأهلي ولا توجد لهم وثائق في المدارس او ملفات، واستلام مبالغ مالية غير قانونية من بعض الموظفين الذين يعملون على ترشيحهم رؤساء أقسام او مديري مدارس او وكلاء الي جانب حصول بعض الإداريين وبعض المنقطعين عن العمل على بدل طبيعة عمل..

وأورد التقرير سالف الذكر كشفاً بأسماء المنقطعين عن العمل تضمن «٧٢» شخصاً

منقطعاً عن العمل في مدارس مديرية الثورة، قال انه تم صرف بدل طبيعة عمل لهم. وأضاف التقرير ان المبالغ المالية التي تورد الي البنك الي حساب المنطقة التعليمية باسم النشاط من إيجارات المقاصف، ورسوم اسهامات المجتمع «التسجيل»، احتكرها مدير المكتب لنفسه ويقوم بعمل فواتير وهمية لتغطية فعله، ولم يتم صرفها لصالح النشاط المدرسي.

وكشف التقرير عن مبالغ مالية يتم جبايتها عن طريق التبرع من مديري مدارس التعليم الاهلي لغرض تغطية النشاط.. لأنها لاتزال مجهولة المصير..

مشيراً الي ان مدير مكتب التربية وجه احد المفتشين الرقابين الذين يعملون لحسابه بتعميق تقارير المفتشين المالية والإدارية عند علمه بقدوم الجهاز المركزي للرقابة لفحص وثائق وسجلات المكتب ورفض موافاة ادارة الرقابة بالوثائق والمستندات الخاصة بالتعويض لماك قطعة الأرض التي اضيفت الي مدرسة الزهراء التي سبق وان صرف المكتب مبلغ التعميم.. إضافة الي إخفاء الاقرارات المتضاربة المرفوعة من المدارس للقوى العاملة وسجلات حافظات الدوام الرسمية، وعدم اكتشاف مخالفاته وتجاوزاته التي تضرب بأمن الدولة ومصالحه الوطنية.

وطالب مدير الرقابة المالية والإدارية - خالد علي ناجي العيسى- في تقريره مكتب التربية بالأمانة بسرعة التحفظ على جميع المستندات والوثائق الخاصة بقسمي الرقابة والتعليم قبل ان يتم اتلافها من قبل مدير عام المنطقة التعليمية بمديرية الثورة.

تجاوزات مرورية

عبدالله الشعبي

□ ما من شك أن رجل المرور يقوم بعمل إنساني عظيم من خلال قيامه بتنظيم عملية السير، والمحافظة على كسار السن والأطفال الصغار، إضافة إلى تعرضه لحرارة الشمس وصقيع البرد ونزول المطر و.. الخ..

وإزاء هذه الخدمة الإنسانية العظيمة يجب علينا كمواطنين ان نحترمه وتكن له كل التقدير ونزفر له تعظيم سلام صباح مساء.

ولكن بعضهم لاتشعق لهم تلك الخدمات، لأن تصرفاتهم اللاقانونية واللاإنسانية تجعلهم محل انتقاد وشبهة، لأن هيبتهم، وبرم «شواربهم» لاتفرض إلا على أصحاب «الدبابات»، ومن على شاكلتهم من أصحاب «الهيلوكس» خصوصاً إذا كان سائقها «قبيلي فح».

فما أن يشاهده حتى يترك «الجولة» التي يعمل فيها ويهرع مسرعاً إليها دونما اعتبار لما سيحدث فراغه من إرباك لحرية السير ومن ثم يقوم بفتح الباب مباشرة ويركب إلى جواره دونما حياء أو خجل ممن يشاهدونه، وحينها تبدأ عملية المطالبة بـ«داين الكرت، الرخصة، التجديد متأخر، أنت سنك غير قانوني، هذه السيارة مشبوهة، السيارة متهالكة، وغير مسروسة، أنت قصير القامة؟» وإذا وصل إلى طريق مسدود فإن آخر سؤال يوجهه هو : هل تحمل شهادة من مدرسة قيادة السيارات؟! وهناك اسئلة أخرى ما أنزل الله بها من سلطان، وهات من «س وج» حتى يرضخ السائق للامر الواقع.

وبعد أن يظفر بعينته يعود إلى جولته غامماً ضاحكاً مستبشراً. أما أصحاب السيارات «ألفارئة» فإن رجل المرور نفسه عندما يشاهدها ترتكب المخالفة فإنه بغض الطرف عنها وبدلاً من أن يدون ضدها مخالفة أو يوجه اللوم أو الانذار لسائقها تجده يقوم بتعظيم السلام له، وهذا السلو ينظر إليه الآخرون نظرة ازدراء لتجاوز النظام والقانون.



النائب د. عبد الباري دغيش :

خدمات الطوارئ لاتزال محصورة في نقل المرضى والموتى

نقطة الضعف في المجال الصحي تكمن في خدمات الطوارئ والإسعاف



د. دغيش

تقارير بخصوص القرب الملوثة، وغيرها.. مشيراً إلى قضية الرقابة على الدواء من حيث فعاليتها ونقله وطرق خزنته وتصريفه وتداوله وبيعته تنظيمها قوانين ولوائح تتحمل مسؤولية تنفيذها وزارة الصحة وبالتعاون مع جهات حكومية أخرى..

مبنيًا: بأن دور اللجنة يأتي حينما تغفل الجهات المعنية وتتصاعد ورائح الفساد، هذا طبعاً بالإضافة إلى موضوع الرقابة على إنتاج وصناعة الأدوية محلياً من مهام وزارة الصحة، وقال: لست أدري بدقة او بنقاصيل إلى أي مدى هم موفقون في أداء هذه المهام الرقابية وكيف هي حال مختبراتهم تجهيزاً وتأهيلاً للقيام بمهمة الرقابة على الدواء وفعاليتها وسلامة استخدامه.

دعني أقول بأمانة إننا نفتقر النوعية الجيدة لخدمات الطوارئ والإسعاف وهذه نقطة ضعفنا التي ينبغي علينا تجاوزها، صحيح أن لدينا سيارات إسعاف ولكنها في حقيقة الأمر ليست أكثر من سيارات نقل للمرضى والموتى.. ويؤكد بأن هناك توسعاً أفضياً كبيراً في انتشار خدمات الصحة وصلت إلى أقاصي الريف غير أن هذا التوسع بحاجة ماسة إلى التطوير النوعي إلى الراسي، كتوفير التجهيزات المناسبة لاستقبال الحالات الخطيرة تلك التجهيزات التي تعتبر من أجدديات الطوارئ والإسعاف والتي من الواجب توافرها في كل مستشفى مديرية صحة كاجهزة التنفس وغرف الانعاش والمختبرات السريعة المجهزة..

أدوية ولكن.. وعن الأدوية المغشوشة والمزورة والمهربة ودور اللجنة في مواجهتها ووضع حد للمتلاعبين بحياة الناس أكد دغيش بأن اللجنة وقفت أمام مواضيع عدة بهذا الشأن وقدمت للمجلس

بشكل عام المجتمع بحاجة ماسة إلى تامين صحي خاصة معالجة الأمراض الكارثية الطارئة والحرجة تلك التي تهدد حياة المريض وتضطل التدخل الطبي السريع ويضطر معها الناس محدودو الدخل إلى بيع ما يملكونه من أجل العلاج وآخرون من ليس لديهم شيء فيسلمون أمرهم لله وربما أرواحهم لبارئها.. مشيراً بأن مجلس النواب أصدر توصيات متكررة للحكومة بشأن ضرورة تقديم قانون خاص بالتأمين الصحي وحسب علمي فإن هذا المشروع قد تم تقديمه مؤخراً لمجلس النواب لمناقشته وإقراره..

والنسبة لعدم إدخال نظام التأمين الصحي في المؤسسات الحكومية حتى الآن قال دغيش:



مشيراً إلى أن هناك عدداً آخر من مشاريع القوانين استكملت اللجنة مناقشتها ومازالت على جدول أعمال المجلس للمناقشة والأمر النهائي مثل قانون الامومة المؤمنة وكذلك قانون معالجة اضرار القات، وقانون الصحة العامة الذي مازال منظوراً أمام اللجنة ولم تستكمل مناقشته بعد، وأضاف: أما في الجوانب الرقابية فقد قال دغيش ان هناك عدد كبير من التقارير الرقابية والمشكلات والشكاوى التي وقفت أمامها اللجنة وقدمت بشأنها تقارير إلى المجلس مستتمة على عدد من التوصيات المهمة والتي أقرها المجلس من جانبته والتزمت الحكومة بالعمل بها.. لكن هناك توصيات لم تجد طريقها إلى التنفيذ ومازالت حياً على ورق وأخرى قليلة وجدت طريقها إلى التنفيذ.

وعن دور اللجنة حيال الأخطاء والتجاوزات التي تحدث في المستشفيات أوضح د. دغيش بأن لجنة الصحة وقفت أمام العديد من القضايا والشكاوى من هذا

الفساد